مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة على جودة الأرباح "دراسة تطبيقية في المصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تحليلية"
اسم الكاتب: أحمد عبد المالك، أ.د. عقبه الرضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3026
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 39- 3- 2023: 169-186

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -3-2023: 169-186

أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة على جودة الأرباح

"دراسة تطبيقية في المصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية"

"دراسة تحليلية"

أحمد عبد المالك[1] أ. د. عقبه الرضا[2]

[1]طالب دكتوراه في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

[2]أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

الملخص

هدف البحث الى دراسة أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة لكلٍ من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على جودة الأرباح التي تم قياسها من خلال المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات الدراسة لقياس المتغيرات من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية السورية، واقتصرت عينة الدراسة على المصارف المدرجة، وتم استخدام برنامج spss لدراسة العلاقة الإحصائية بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية موجبة بين متغير التعويضات والمكافآت وكل من المتغيرين التابعين (معدل العائد على الأصول التشغيلي)، (مؤشر دليل النشاط)، وعدم وجود علاقة بين كل من المتغير المستقل المتمثل بالمكافآت والتعويضات والمتغير التابع المتمثل بنسبة التدفق التشغيلي.

الكلمات المفتاحية: التعويضات والمكافآت، أعضاء مجلس الإدارة، المدراء التنفيذيين، جودة الأرباح.

تاريخ الايداع: 2021/7/6
تاريخ النشر: 2022/2/20

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The effect of compensation and bonuses paid on the quality of earnings, "An applied study in the banks listed in the Damascus Securities Exchange"

Ahmad abdulmalek, Prof Ouqba Alrida

[1]PhD student- Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University
[2]Professor- Department of Accounting - Faculty of Economics - Damascus University.

Received: 6/7/2021
Accepted: 20/2/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract

The aim of the research is to study the impact of compensation and bonuses paid to each of the members of the board of directors and executive directors on the quality of profits that were measured through financial indicators derived from the list of cash flows of public shareholding companies listed on the Damascus Stock Exchange. During the annual reports published on the Syrian Securities Commission website, the study sample was limited to listed banks, and the spss program was used to study the statistical relationship between the variables, and the study concluded that there is a strong and positive direct relationship between the compensation and rewards variable and each of the two dependent variables (the rate of return on assets operational), (activity index indicator), and there is no relationship between each of the independent variable represented in rewards and compensation and the dependent variable represented by the percentage of operational flow.

Key words: Compensation and bonuses, directors, executives, quality of profits.

1. المقدمة:

تعتبر الأرقام المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، ذات قيمة مهمة نظراً لارتباطها الكبير بقيمة الأسهم، فالمستثمرون ينظرون الى الأرباح وجودة الأرباح لتقدير العوائد المستقبلية للأسهم، وتختلف زوايا رؤيتهم الى جودة الأرباح تبعاً لاختلاف أهدافهم وخبراتهم ومهاراتهم، وهذا الاختلاف يؤدي الى استخدام عدة مقاييس لتقييم الجودة، كأن نقول أن الجودة هي استمرارية التدفقات النقدية أكبر من استمرارية المستحقات المحاسبية، أو وجود قدرة مستقبلية لاستمرارية الأرباح الحالية، وبالتالي يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الجودة يتم أخذها في عين الاعتبار، كالتحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي corporate governance الذي يتم قياسه بمدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران المدقق الخارجي المقاس بعدد سنوات عمله في الشركة، تخصص المدقق الخارجي، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق المقاسة بالنسبة المئوية لأعضاء اللجنة الذين يحملون شهادة في العلوم المالية. وبناءً على ما سبق إن الدراسات السابقة قامت بتحليل العلاقة بين العديد من العوامل التي قد تؤثر على جودة الأرباح، وقد تباينت النتائج حسب عينة الدراسة والمنطقة الجغرافية التي طبقت فيها، فمنها من وجد علاقة طردية، ومنها من وجد علاقة عكسية، وفي هذا البحث سيتم دراسة عامل مهم وهو التعويضات والمكافآت التي تم دفعها ضمن الشركات المساهمة ضمن بيئة العمل السورية.

2. مشكلة البحث:

يوجد العديد من العوامل التي تم التطرق لها ضمن أدبيات الدراسات السابقة والتي تؤثر على جودة الأرباح وبالتالي تؤثر على القرارات التي سيتم اتخاذها من قبل المستثمرين، ومن جانبٍ آخر فإن عامل مهم وهو التعويضات والمكافآت يجب دراسته ضمن بيئة العمل السورية، لأنه يرتبط بحوكمة الشركات وهو أحد مؤشرات جودة الحوكمة التي تتعلق بمحور مؤشرات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الصادرة عن مجلس خدمات حملة الأسهم (ISS institutional shareholder services)، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر للتعويضات والمكافآت المدفوعة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على جودة الأرباح ضمن بيئة العمل السورية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

- ❖ هل يوجد أثر للتعويضات والمكافآت المدفوعة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على معدل العائد التشغيلي على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ❖ هل يوجد أثر للتعويضات والمكافآت المدفوعة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على مؤشر دليل النشاط، في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ❖ هل يوجد أثر للتعويضات والمكافآت المدفوعة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على نسبة التدفق النقدي التشغيلي، في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية التقارير المالية في توفير المعلومات التي سيعتمد عليها المستثمرون في سوق الأوراق المالية إضافة الى الهيئات التنظيمية والإشرافية، لاتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، وباعتبار أن رقم الأرباح يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم النظر إليها، فإن أهمية الدراسة تكمن في إلقاء الضوء على قياس جودة الأرباح لعينة الدراسة ضمن بيئة الأعمال السورية باستخدام مؤشراتٍ

مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية من جهة، ودراسة وتحليل أثر عامل مهم على جودة الأرباح وهو محط اهتمام الكثير من المستثمرين وهو التعويضات والمكافآت التي يمكن أن نجدها منشورة ضمن التقارير السنوية لهذه الشركات ضمن اجتماع الهيئة العامة، لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على هذا المؤشر من جهةٍ أخرى.

4. أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- قياس جودة الأرباح ضمن بيئة الأعمال السورية باستخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.
- معرفة وتحديد التعويضات والمكافآت التي تم دفعها لعينة الدراسة من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة.
- معرفة أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة ضمن عينة الدراسة على كلٍ من المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي تمثل متغير جودة الأرباح.

5. فرضيات البحث:

بعد الاطلاع على موضوع الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين (التعويضات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين) وبين جودة أرباح المصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.

ويتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين (التعويضات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين) وبين معدل العائد التشغيلي على الأصول للمصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين (التعويضات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين) وبين مؤشر دليل النشاط للمصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين (التعويضات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين) وبين نسبة التدفق النقدي التشغيلي للمصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.

6. منهجية البحث:

- **الجانب النظري:** اعتمد فيه الباحث على المنهج الوصفي لجمع المعلومات من الكتب والدوريات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.
- **الجانب العملي:** اعتمد فيه الباحث على قياس كلٍ من المتغيرين من خلال جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية لعينة الدراسة، وثم إعداد الدراسة الإحصائية لمعرفة الأثر بين المتغيرات باستخدام برنامج SPSS.

7. الدراسات السابقة:

دراسة (يعقوب، وطاهر، 2014) العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر.

هدف البحث الى بيان أهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية وبيان العوامل التي تتأثر بها الجودة، واعتبارها مؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح، وذلك من خلال قياس جودة الأرباح لعينة البحث حسب

المستحقات الطبيعية وغير الطبيعية واستمرارية الأرباح والقدرة القدرة التنبؤية وقياس الارتباط بين هذه المقاييس وبين التغير في الأرباح، وقام الباحث باستخدام معامل الارتباط بين كل عامل وكل مقياس لجودة الأرباح، وتوصلت الدراسة الى أن المستثمر في هذا السوق العراقي لا يأخذ بجودة الأرباح عند اتخاذ القرار الإستثماري، بالرغم من التوصل واثبات أهمية هذا المؤشر في تعزيز القرارات وضرورة الأخذ به، كما توصلت الى أن عامل حجم الوحدة الاقتصادية وعامل التقلب في الايرادات لها دور مهم في التأثير على جودة الأرباح، أما عمر الوحدة الاقتصادية وكثافة أوصلها فكانت علاقتها ضعيفة مع جودة الأرباح.

دراسة (الفضل، وحمد، 2014)، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح

هدفت هذه الدراسة الى اختبار دور عدد من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثر ذلك الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/ القيمة الدفترية للسهم، وذلك على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالي العراقي والبالغ عددها 91 شركة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بوضع فرضيات الدراسة ضمن مجموعتين، الأولى تختص بآليات الحوكمة والمتمثلة بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية، بينما تتعلق الثانية بفحص أثر نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم، وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد دور رقابي هام لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، إذ كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء الخارجيين فيه، كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ولا يوجد دور رقابي هام للجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وكلما زادت جودة التدقيق الداخلي في الشركة، كلما زادت ممارسة الأرباح، أي أن قيام مجلس الإدارة بتوظيف قسم مراجعة داخلية يزيد من تجاه ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (عبد الزهرة، 2016) قياس مستوى جودة الأرباح ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى الأرباح باستخدام نموذج التدفقات والمستحقات Richardson، ومن ثم بيان مدى تأثرها بمحددات هيكل الملكية بالتطبيق على ثمانية مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة المالية 2004–2013، وقام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات البحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبار T-test، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك مستوى مقبول من الجودة في أرباح تلك المصارف، وبينت النتائج أن هنالك أثر لمحددات هيكل الملكية على مستوى جودة الأرباح.

دراسة (نجم، 2016) استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح.

هدفت الدراسة الى بيان دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، في تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل كشف التدفق النقدي والنسب المالية المشتقة منه، وقد توصل الباحث الى أن انخفاض جودة الأرباح لعينة الدراسة بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية التدفقات النقدية، كانت نتيجة انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي، وذلك لارتفاع حجم عنصر المستحقات، وتم اثبات فرضية الدراسة أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بأنها أداة مهمة في تقويم جودة الأرباح بسبب وجود علاقة ذات دلالة معنوية.

دراسة (بوسنة، 2018) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.

هدفت الدراسة الى دراسة العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة ضمن مؤشر CAC all- tradable خلال الفترة 2005–2014، وتم حصر العوامل ب خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق، عوامل التدقيق الخارجي،

بالإضافة الى المتغيرات الضابطة، وتم التعبير في هذه الدراسة عن جودة بالأرباح من خلال نموذج Kothari *et al.*, 2005، وبتطبيق نماذج البيانات الطولية توصلت الدراسة الى أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم تعتبر من العوامل التي ترفع من جودة الأرباح، كما أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق واتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل التي تخفض من الجودة، أما باقي المتغيرات لم يكن لها أي تأثير معنوي.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها قامت باختبار العلاقة بين جودة الأرباح وعدة عوامل تتعلق بالتقارير المالية وهيكل الملكية وبعض خصائص مجلس الإدارة، وكانت النتائج متفاوتة في وجود الأثر من عدمه، إلا أنها لم تتطرق الى بيئة العمل السورية أولاً، ولم تتطرق الى متغير تعويضات ومكافآت المجلس والإدارة التنفيذية ثانياً وبالتالي لدينا ندرة في الدراسات العربية، كما أن الفترة الزمنية التي سيتم اعتمادها هي سلسلة زمنية من 2015 الى 2019، للشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.

الإطار النظري

أولاً- التعويضات والمكافآت

يمكن تعريف المكافآت والتعويضات التي يتم دفعها ضمن الشركات المساهمة بأنها المبالغ والمزايا العينية المقدمة مقابل الأعمال والمصاريف التي يتم حصولها خلال الفترة المالية والتي يتم تقديمها لكلٍ من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ضمن الشركات، وتنص المادة 156 من قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 على "

1- يعين النظام الأساسي للشركة طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5% من الأرباح الصافية.

2- وتحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الاخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعالياتها.

وحددت المادة 200 من نفس القانون مفهوم الأرباح الصافية حيث تنص على" يقصد بالأرباح الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جهة ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى وقبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح"

وحسب دراسة (Vaneylen, 2017, p-5-9)، يمكن تصنيف التعويضات والمكافآت كالتالي:

أ- الراتب الثابت: حيث أن لجنة التعويضات والمكافآت هي التي تقوم بتحديد راتب المدراء، وهذا العنصر يشكل أمان مالي للمدير، كما أنه لا يرتبط بأداء المنشأة، ويتم تحديده على أساس تعاقدي، ويعدل على أساس سنوي.

ب- التعويض المتغير: ويتم استخدام هذه التعويضات كحوافز لحل مشاكل الوكالة، وطريقة تقديم هذه التعويضات تقسم الى:

- خطة الحوافز قصيرة الأجل: من أجل تشجيع المدراء على تحقيق الأهداف التشغيلية قصيرة الأجل، يمكن استخدام هذه الحوافز على أساس الأداء السنوي، وكثيراً ما يتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPI[1] لتقييم النتائج التي تم الحصول عليها، إضافة الى ما سبق عندما يتم تحديد الأداء المخطط له يتم وضع حد أدنى وأعلى للحوافز ويسمى المجال بين الحدين منطقة الحوافز.

[1] - key performance indicator.

- خطة الحوافز طويلة الأجل: تعتمد هذه الخطة على الأداء التراكمي على مدى ثلاث الى خمس سنوات، وتتضمن هذه الحوافز أربعة أشكال من التعويضات وهي **الحوافز على أساس الأسهم** فيصبح المدراء مالكين جزئياً للمنشأة، وبهذه الطريقة يحصلون على نفس حقوق حملة الأسهم وبالتالي من المتوقع أن يتخذوا إجراءات إيجابية على قيمة الأسهم. **الأسهم المقيدة** وهي الأسهم التي يوضع قيود على بيعها أو حيازتها ويتم فك القيد في ظروف معينة تتعلق بمدة خدمة المدير، وتهدف الى تشجيع المدير على البقاء لأطول فترة لتقديم خدماته وذلك من شأنه أن يقلل من احتمالية المخاطر المفرطة من قبلهم. **خيارات الأسهم** وهي عقد تمنح حاملها الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع الأسهم العادية للمنشأة بسعرٍ محدد وتاريخٍ محدد، ومن أجل ممارسة هذا الحق يجب على المدير أن يبقى ضمن المنشأة، وتهدف الى تخفيض المخاطرة التي تقوم بها الإدارة التنفيذية. **الأسهم الوهمية** والتي تمثل تعويض نقدي الى المدير من خلال مشاركته بأرباح المنشأة بناءً على عدد الوحدات الوهمية الممنوحة له ويتم استخدام مؤشرات الأداء لتقديم هذه الأسهم له ليحصل فيما بعد على التعويض النقدي.

من وجهة نظر مؤسسة خدمات حملة الأسهم (ISS: Institutional Shareholder Services, governance quality, 2018, p45) إن وجود تأكيد أنه سيتم تقديم مكافأة أو جزءاً منها الى كبار المدراء التنفيذيين، تعتبر ممارسة مثيرة للشكوك لأنها قد تدل على عدم وجود ربط بين الأداء الذي يتم تقديمه من المدير وبين الحوافز التي سيحصل عليها، وبالتالي يجب جمع كل الامتيازات التي يحصل عليها المدير التنفيذي في المنشأة وغيرها من المدفوعات التي لا ترتبط بالأداء، ومقارنتها مع الراتب الأساسي، وذلك لتحديد ما إذا كان يتم تقديم تعويضات إضافية كبيرة من خلال هذه القناة، وما إذا كانت أكبر من الراتب الأساسي للرئيس التنفيذي.

ويرى الباحث أن تعويضات الحوافز في بعض الأحيان قد لا تعزى الى جهود المدراء التنفيذيين، وقد تكون نتيجة تحركات في السوق أدت الى أرباح مفاجئة ومكاسب غير متوقعة وبالتالي فإن هذا التعويض قد لا تمثل جهود المدراء بشكلٍ صحيح.

ت- تعويضات مؤجلة (Deferred Compensations): وهي تعويضات يتم تقديمها الى المدراء تحت مسمى أولاً **خطط التقاعد** والتي تأخذ شكلين إما مدفوعات سنوية ثابتة أو مدفوعات لمدى الحياة تتميز أيضاً بأن المنشأة تتحمل ضرائب الدخل المترتبة عليها، ثانياً **مدفوعات ترك الخدمة** يتم دفعها الى المدراء في حال انتهاء عقد التوظيف وهذا الانتهاء هو تقديم استقالة أو تسريح من قبل المنشأة وهذه المدفوعات هي إما نقدية أو خيارات أسهم وتتمثل بما يعادل متوسط الدخل لثلاث سنوات في حال بقاء المدير.

ويرى الباحث أن سياسة التعويضات المؤجلة التي سيتم دفعها الى التنفيذيين تستخدم من قبل المنشآت لهدفين، أولاً لإظهار مدى فاعلية سياسة المنشأة في استقطاب الكفاءات وكسب ولائها، وبالتالي تخفيض المخاطر على المدى البعيد التي قد تواجه المنشأة، ثانياً لكسب ولاء المدراء التنفيذيين الحاليين خاصة أن الرئيس التنفيذي قد يعين من داخل المنشأة.

ث- تعويضات أخرى: وهي غير نقدية تتمثل بتقديم سيارة أو أجهزة ذكية محمولة، وبدلات السفر ودفع التأمينات، ومن سلبياتها أنها غير واضحة بالنسبة للمساهمين.

حسب دراسة (Hengartner, 2006, P172) وجد أن أهم المحددات التي ترتبط بالتعويضات والمكافآت المدفوعة للمدراء التنفيذيين هي حجم المنشأة، وتمركز الملكية، ووجود رقابة خارجية، وازدواجية منصب الرئيس التنفيذي، وبالنسبة للعلاقة **بين عوائد حملة الأسهم والتعويضات المدفوعة** وجد أن العلاقة بينهما ضعيفة، وفي بعض الحالات لا يوجد علاقة بينهما، ومن دراسة (Konkell & Orn, 2009, P43) لاحظ أن هنالك انخفاض كبير بالتعويضات المدفوعة للرئيس التنفيذي مقارنة مع وجود ارتفاع

كبير في صافي الربح للمنشأة، وفسر ذلك بأن المنشأة إما أنها قامت بعمل مقارنة مرجعية للسوق المحيط بها فقامت بتخفيض التعويض، أو بسبب آخر اجتماع هيئة عامة تم عقده في سنة الدراسة حيث تم وضع خطة حوافز طويلة الأجل تمتد لسبع سنوات، حيث كانت هيكلية الخطة جديدة وأقل تكلفة من سابقاتها، (Svensson & Lindström, 2016, p55-56) اكتشفا وجود علاقة إيجابية بين التعويضات المدفوعة للمدراء التنفيذيين وبين أداء الشركة، لكن هذه العلاقة كانت ضعيفة وتم تفسير ذلك بأن العلاقة بين أنظمة الحوافز المقدمة للإدارة التنفيذية وبين الأداء يتوقف على طبيعة نشاط القطاع الذي تنتمي له الشركة وتمت التوصية بأهمية مواصلة البحث في هذا الموضوع لفهم وتفسير العديد من المتغيرات المرتبطة به، (Nikodemus & Africa, 2021, p26) وجدا أنه يمكن لأغلب أعضاء مجلس الإدارة أن يحصلوا على مكافآت وتعويضات عالية ولكن بالمقابل قد لا نجد الشركة تعمل بشكلٍ جيد، وهنالك عوامل أخرى هي التي لها تأثير في الأداء، كما أن هذه التعويضات قد تخلق فرصاً للاحتيال ويمكن أن يصبح أعضاء مجلس الإدارة أكثر فظاظة في حال عدم حصولهم عليها وذلك قد يؤثر على سير العمل، (Nieman, 2018, p 6) درس العلاقة بين تعويضات الرئيس التنفيذي وبين أداء الشركة، لكنه لم يجد أثر للعلاقة بينهما، حيث أنه لم يعثر على دليل يبين أن التعويضات والمكافآت الأعلى المقدمة قد تؤدي الى أداء أفضل للشركة وبالتالي وجد أنه يجب على لجان المكافآت أن تعيد النظر في هيكل المكافآت الى الحد الذي ينبغي أن لا يكون له أثر جوهري على الأداء.

ثانياً- جودة الأرباح

تناولت الأدبيات المحاسبية عدة مفاهيم لجودة الأرباح المحاسبية والتي تختلف باختلاف مستخدمي القوائم المالية وأهدافهم، فجودة الأرباح المحاسبية تتحقق عند واضعي المعايير المحاسبية والتدقيق إذا تم الافصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير التدقيق، في حين يرى الدائنون أن جودة الأرباح المحاسبية تتحقق عندما تكون هنالك سهولة في تحويلها إلى تدفقات نقدية، كما يرى المحللون الماليون أن جودة الأرباح تشكل جزء مهم لديهم عند القيام بعملية التحليل المالي لثلاثة جوانب أساسية هي أداء الشركة التشغيلي الحالي والأداء المستقبلي وقيمة الشركة، أما بعض الباحثين يرون أن الشركة تواجه مشكلة في جودة الأرباح المحاسبية إذا كانت الأرباح تحتوي على بنود غير عادية أو تفتقر إلى الشفافية حتى إذا كانت تلك الأرباح مفصح عنها (نعمة، حسن، 2019، ص64-65)، وباختلاف مقاييس جودة الأرباح والمتغيرات التي تؤثر على الجودة والتي تناولتها العديد من الدراسات، فإن دراسة (نجم، 2016) توصلت الى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة الأرباح وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة الشركة على توليد النقدية والمؤشرات المستقلة هي:

أ- معدل العائد على الأصول التشغيلي (operating rate of return on assets) **OROA:**

يعتبر معدل العائد على الأصول التشغيلي من أهم مؤشرات الأداء الذي يعبر عن أداء استثمار الشركة لأصولها، توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ويتم قياسها بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة المدروسة.

ب- مؤشر دليل النشاط (Activity guide pointer)**AP:**

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي الدخل التشغيلي.

ت- نسبة التدفق التشغيلي (Operating flow ratio) **OFR:**

تبين هذه النسبة التدفقات النقدية التشغيلية التي يتم توليدها عن طريق مبيعات أو إيرادات خدمات المنشأة، ويتم قياسها بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على إيرادات خدمات بنوك العينة.

الإطار العملي

لتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات التعويضات والمكافآت من التقارير السنوية التي تم نشرها على موقع هيئة الأوراق المالية السورية لعينة الدراسة وهي عبارة عن 9 بنوك مساهمة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن سورية، بنك الائتمان الأهلي، بنك البركة سورية، بنك الشام، بنك الشرق، بنك بيبلوس، بنك بيمو، بنك سورية الدولي الإسلامي)، ومن جهة أخرى تم قياس المتغير التابع جودة الأرباح **من خلال المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية** حسب دراسة (نجم، 2016) والتي وجدت أن هذه النسب يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح **(معدل العائد على الأصول التشغيلي OROA، نسبة التدفق التشغيلي OFR، مؤشر دليل النشاط AP)**، ومن أجل بيان أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح في البنوك المساهمة العامة السورية للفترة من 2015-2019 استخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار البسيط، وذلك بدراسة قيمة p value التي تم استخراجها لكل متغير لمعرفة أثر المتغير المستقل وتم إدخال البيانات في برنامج SPSS سعياً لتحليل الارتباط وإيجاد قوة العلاقة التفسيرية

الجدول رقم (1) البنوك المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اسم البنك	رمز البنك	متوسط المكافآت والتعويضات خلال فترة الدراسة
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(IBTF)	144,748,409
بنك الأردن- سورية	(BOJS)	60,446,499
بنك الائتمان الأهلي	(BASY)	81,868,356
بنك البركة- سورية	(BBSY)	153,552,986
بنك الشام	(CHB)	348,165,452
بنك الشرق	(SHRQ)	137,553,585
بنك بيبلوس	(BBS)	270,311,720
بنك سورية الدولي الإسلامي	(SIIB)	261,137,331

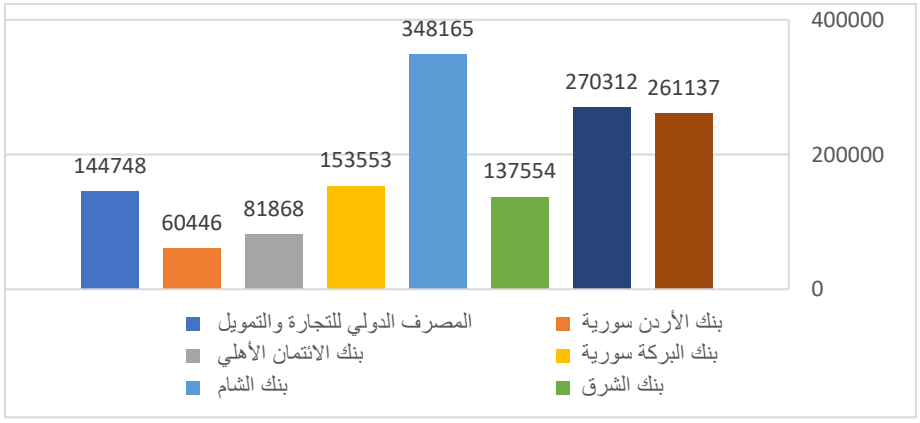
المصدر: إعداد الباحث

1 الدراسة الوصفية للمتغيرات:

1.1 الدراسة الوصفية للمتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل بالمكافآت والتعويضات، تم استخراج تلك المبالغ من قوائم البنوك المدروسة ضمن العينة.

يمثل الشكل التالي الرسم البياني لمتوسط المكافآت والتعويضات وفقاً للبنوك المساهمة المدرجة حيث أدرجت المبالغ بآلاف الليرات السورية.



الشكل رقم (1) العرض البياني لمتوسط المكافآت والتعويضات وفقاً للبنوك المدرجة

المصدر: إعداد الباحث

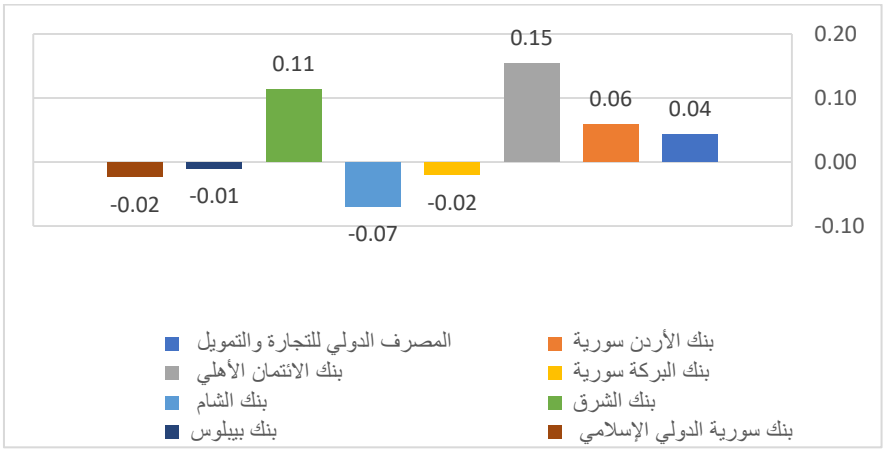
نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن بنك الشام قد سجل أعلى قيمة للمكافآت والتعويضات الممنوحة خلال الفترة المدروسة بقيمة (348,165) ألف ل.س يليه بنك بيبلوس الذي حقق مبلغ قدره (270,311) ألف ل.س وسطياً، بالمقابل نجد أن بنك الأردن قد حقق أدنى قيمة للمكافآت بالمقارنة مع باقي البنوك حيث سجل مبلغ قدره (604,464) ألف ل.س وسطيا، كما سجل كل من بنك سورية الدولي الاسلامي وبنك البركة وبنك الائتمان الأهلي القيم التالية على التوالي (261,137) ألف ل.س،(153,552) ألف ل.س، (818,68) ألف ل.س.

2.1 الدراسة الوصفية للمتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة في كل من (معدل العائد على الأصول التشغيلي، مؤشر دليل النشاط، نسبة التدفق التشغيلي) والتي استخدمت كمؤشرات للتعبير عن جودة الأرباح للبنوك المساهمة العامة.

1.2.1 معدل العائد على الأصول التشغيلي (operating rate of return on assets) OROA:

يبين الشكل التالي متوسط معدل العائد على الأصول وفقاً للبنوك المدرجة:



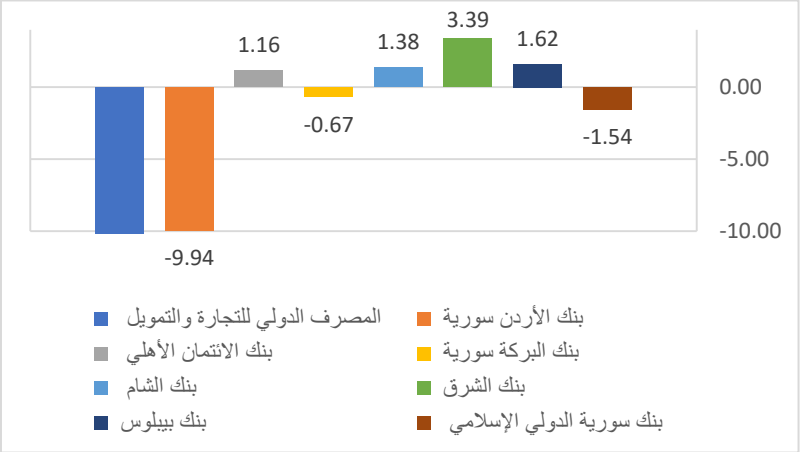
الشكل رقم (2) العرض البياني لمتوسط معدل العائد على الأصول التشغيلي

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن بنك الائتمان الأهلي قد سجل أعلى قيمة من التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن استخدام أصوله حيث بلغت النسبة (0.15) وسطياً، بالمقابل نجد أن بنك الشام قد حقق أدنى نسبة بالمقارنة مع باقي البنوك حيث بلغت القيمة (−0.07)، كما سجل كل من بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل نسب متقاربة بلغت على التوالي (0.06)، (0.04)، بينما كانت النسبة سالبة ومتدنية لدى كل من بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيبلوس حيث سجل كل منهم (−0.02)،(−0.01) على التوالي.

2.2.1 مؤشر دليل النشاط (Activity guide pointer) **AP:**

يبين الشكل التالي متوسط مؤشر دليل النشاط وفقاً للبنوك المدرجة:



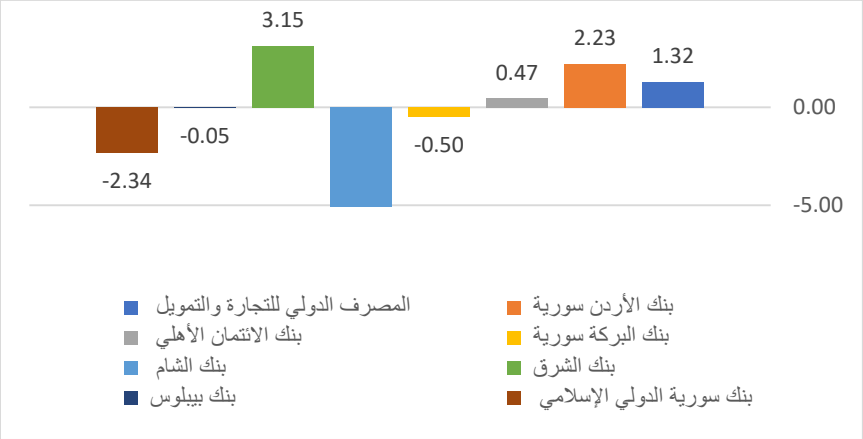
الشكل رقم (3) العرض البياني لمتوسط مؤشر دليل النشاط وفقاً للبنوك المدرجة

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أعلى نسبة لمؤشر دليل النشاط كانت لدى بنك الشرق الذي سجل قيمة (3.39) وسطياً، يليه كل من بنك بيبلوس وبنك الشام اللذين سجلا القيم التالية على التوالي (1.62)،(1.38)، بينما حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل نسبة منخفضة جداً وهي أدنى نسبة بالمقارنة مع باقي البنوك بلغت (−75.13)، كما حقق كل من بنك البركة وبنك سورية الدولي الإسلامي نسب سالبة بلغت (−0.67)،(−1.54) على التوالي.

3.2.1 نسبة التدفق التشغيلي (Operating flow ratio) **OFR:**

يبين الشكل التالي متوسط نسبة التدفق التشغيلي وفقاً للبنوك المدرجة:



الشكل رقم (4) العرض البياني لمتوسط نسبة التدفق التشغيلي وفقاً للبنوك المدرجة

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن بنك الشرق قد سجل أعلى نسبة للتدفق التشغيلي مما يدل على أن قيمة المتحصلات النقدية من إيرادات خدماته كانت جيدة خلال الفترة المدروسة وبلغت (3.15)، بينما سجل بنك الشام أدنى نسبة للتدفق التشغيلي حيث سجل نسبة سالبة بالمقارنة مع باقي البنوك، كما حقق كل من بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل النسب التالية على التوالي (2.23)، (1.32).

2. بناء معادلات الانحدار:

إن وجود علاقة ارتباطية جيدة بين المتغيرات لا تكفي للحكم على النماذج المدروسة وإنما تعطي تمهيد لما سيقدم له البحث ولهذا لابد من الدخول في نماذج الانحدار والتي يمكن تقسيمها الى متعددة وبسيطة، يقوم مفهوم نموذج الانحدار البسيط على دراسة أثر متغير مستقل وحيد بالمتغير التابع أما نموذج الانحدار المتعدد فيأخذ بالحسبان وجود أكثر من متغير مستقل تؤثر في ذات الوقت بالمتغير التابع لكون الدراسة الحالية تتبنى وجود متغير مستقل واحد وثلاث متغيرات تابعة لذا نعتمد أسلوب الانحدار البسيط وباستخدام نموذج البيانات المقطعية كنموذج انحدار للدراسة لإيجاد العلاقة والقدرة التفسيرية بين المتغيرات من خلال إدراج ثلاث نماذج انحدار بسيطة للتأكد من القدرة التفسيرية لأثر المكافآت والتعويضات في جودة الارباح، تشكل معادلات الانحدار وفقاً لطريقة المربعات الصغرى OLS لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بمؤشر المكافآت والتعويضات B مع المتغيرات التابعة الممثلة (مؤشر النشاط AP، نسبة التدفق النقدي التشغيليOFR، معدل العائد على الأصولOROA).

- **الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المكافآت والتعويضات في معدل العائد على الأصول التشغيلي للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

الجدول رقم (2) نموذج الانحدار وتحليل مؤشر ANOVA

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.634[a]	0.584	0.508	140988	0.508	14.2	1	38	0.015	1.902
b. Dependent Variable: OROA										

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

من خلال قيمة **R Square** نستطيع استنتاج أن القدرة التفسيرية للنموذج تصل الى 58% وهي قدرة متغير المكافآت والتعويضات على تفسير التغير في معدل العائد على الأصول التشغيلي، وبالنظر الى مؤشر Adjusted R-squared فيعبر عن معامل التحديد المصحح وهو يشير للقدرة التفسيرية للنموذج الذي سجل ما يقارب 50% من تغيرات المتغير التابع OROA التي يتم تفسيرها بالمتغير المستقل مما يدل على قدرة عالية لمؤشر المكافآت والتعويضات على تفسير تغيرات معدل العائد على الأصول.

ويمكن تأكيد النتيجة السابقة من خلال تحليل مؤشر ANOVA الذي يقوم على إحصائية F التي كلما ارتفعت قيمتها وكانت ذات معنوية عالية أي **Sig<0.05** تشير أن علاقة الانحدار الخطية معنوية ويشكل مصدر ثقة حول القيمة التفسيرية للنموذج ووفقاً للجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F= 14.20 ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=0.015) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (sig=0.05) مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية.

أما مؤشر Durbin-Watson فهو يساعد في الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين بواقي النموذج كلما اقتربت القيمة من 2 دل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وإمكانية اعتماده كنموذج انحدار كما هو حال النموذج المدروس.

الجدول رقم (3) المؤشرات الإحصائية لمعادلة التأثير بين المتغير المستقل والتابع

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.912	0.049		1.878	0.068
	B	34.7	0.989	0.234	11.485	0.015
a. Dependent Variable: ROA						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

تعبر احصائية T-statistic عن المعنوية الجزئية لمتغيرات الدراسة بمقارنة قيمتها الإحصائية مع 1.96 حيث تعتبر المتغيرات معنوية اذا أظهر مؤشر T-statistic قيمة أكبر من 1.96 ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة هي (11.485) وأما معنويتها بلغت 0.015 وهي أقل من 0.05 مما يؤكد بمعنوية النموذج أي نرفض الفرضية الصفرية أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المكافآت والتعويضات ومعدل العائد على الأصول التشغيلي للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار:

OROA= 1.91 +34.7 B

فيمكن القول أن تغير المتغير المستقل 1% يؤدي الى تغير في مؤشر العائد على الاصول التشغيلي 34.7%.

-الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المكافآت والتعويضات في مؤشر دليل النشاط للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (4) نموذج الانحدار وتحليل مؤشر ANOVA

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.789[a]	0.665	0.619	143817	0.619	20.64	1	38	0.043	2.108
b. Dependent Variable: AP										

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

من خلال قيمة **R Square** نستطيع استنتاج أن القدرة التفسيرية للنموذج تصل الى 66.5% وهي قدرة متغير المكافئات على تفسير التغير في مؤشر النشاط، أما مؤشر Adjusted R-squared فيعبر عن معامل التحديد المصحح وهو يشير أيضا للقدرة التفسيرية الكلية للنموذج حيث بلغت 61% من تغيرات المتغير التابع AP التي يتم تفسيرها بالمتغير المستقل مما يدل على قدرة تفسيرية قوية للنموذج.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال تحليل مخرجات مؤشر ANOVA في أثر المتغير المستقل بالمتغير التابع ACT باستخدام إحصائية F التي بلغت قيمتها وفقاً للجدول أعلاه F= 20.64 ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=0.0439) وهي اقل من معنوية الدلالة القياسية (sig=0.05) مما يؤكد على الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية.

كما أن مؤشر Durbin-Watson يدل على وجود استقلال ذاتي بين بواقي لقربه من القيمة 2.

الجدول رقم (5) المؤشرات الإحصائية لمعادلة التأثير بين المتغير المستقل والتابع

Coefficients [a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20.021	15.918		1.258	0.216
	B	46.30	1.360	0.129	17.990	0.043
a. Dependent Variable: AP						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة هي (17.99) والدلالة هي 0.043 وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد بوجود معنوية جزئية للنموذج أي نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشر المكافآت والتعويضات و دليل النشاط للبنوك المدروسة المدرجة.

أما معادلة الانحدار فتأخذ الشكل التالي

AP=20.02 +46.30 B

ومنها يمكن القول كلما تغير مؤشر المكافئات 1% يتغير مؤشر النشاط 46% بالاتجاه نفسه زيادة أو نقصاناً.

-الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المكافآت والتعويضات في نسبة التدفق النقدي التشغيلي للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (6) نموذج الانحدار وتحليل مؤشر ANOVA

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.106[a]	0.04	0.002	138044	0.004	1.94	1	38	0.54	0.95
b. Dependent Variable: OFR										

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

من خلال قيمة **R Square** نستطيع استنتاج أن القدرة التفسيرية للنموذج تصل الى 4% وهي قدرة متغير المكافآت على تفسير نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي، وبالنظر الى مؤشر Adjusted R-squared فيعبر عن معامل التحديد المصحح وهو يشير للقدرة التفسيرية

للنموذج الذي سجل ما يقارب 0.2 % من تغيرات المتغير التابع التي يتم تفسيرها بالمتغير المستقل مما يدل على عدم قدرة المؤشر على تفسير تغيرات التابع.

يمكن تأكيد النتيجة السابقة من خلال تحليل مخرجات مؤشر ANOVA في أثر المتغير المستقل بالمتغير التابع OFR الذي يقوم على إحصائية F بلغت قيمتها وفقاً للجدول أعلاه F=1.94 ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=0.54) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية (sig=0.05) مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية.

الجدول رقم (7) المؤشرات الإحصائية لمعادلة التأثير بين المتغير المستقل والتابع

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	326.767	349.215		0.936	0.355
	B	0.030	15.124	0.306	1.984	0.545
a. Dependent Variable: OFR						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة هي (1.984) والدلالة هي 0.54 وهي أكبر من 0.05 مما يؤكد بعدم المعنوية أي نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المكافآت والتعويضات في مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

النتائج:

بالتالي من خلال التحليل السابق لنماذج الانحدار البسيطة أمكن استخلاص النتائج:

1- توجد علاقة طردية موجبة بين المتغير المستقل و كل من المتغيرين التابعين (معدل العائد على الأصول التشغيلي)، (مؤشر دليل النشاط) مما يدل على أن قيمة المكافآت و التعويضات لها أثر واضح على جودة الربح المقاسة من خلال معدل العائد على الأصول التشغيلي ونسبة صافي الدخل من التدفق النقدي التشغيلي، وبالتالي إن هذه المؤشرات يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المحللين والمستثمرين عند قيامهم بتقييم أداء المصارف محل الدراسة.

2- لا يوجد علاقة بين كل من المتغير المستقل المتمثل بالمكافآت والتعويضات والمتغير التابع المتمثل بنسبة التدفق التشغيلي أي أنه مهما بلغت قيمة المكافآت بالزيادة أو النقصان لم يكن لها أي أثر على المتحصلات النقدية من إيرادات الخدمات المقدمة من البنوك المدروسة، وبالتالي يجب القيام باختبارات أخرى لهذا المؤشر ضمن قطاعات أخرى للبحث عن وجود علاقة له وإمكانية أخذه بعين الاعتبار من قبل الباحثين والمستثمرين.

3- من خلال ما سبق نجد أن المكافآت والتعويضات التي تم جمعها لعينة الدراسة في بيئة الأعمال السورية، أولاً لها أثر طردي على قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركات على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، حيث أن ارتفاع مؤشر دليل النشاط التشغيلي يدل على زيادة جودة الأرباح، ثانياً لها أثر طردي على استثمار الأصول المولدة للتدفقات التشغيلية، حيث أن ارتفاع نسبة العائد على الأصول التشغيلية يدل على زيادة جودة أرباح المنشأة، ويرى الباحث أن عدم وجود دلالة إحصائية بين التعويضات ونسبة التدفق التشغيلي قد تعود الى سببين أولاً طبيعة هذه النسبة التي تدل على كفاءة المنشأة في تحصيل النقدية من المبيعات، ثانياً إن عينة الدراسة لا تتضمن مبيعات، أي أن هذه النسبة قد لا تصلح للتطبيق ضمن البنوك.

التوصيات

1- ضرورة قيام دراسات مستقبلية يتم فيها قياس العلاقة بين التعويضات وجودة الأرباح ضمن قطاعات الصناعات الأخرى للشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية على سبيل المثال (شركات التأمين، الصرافة، الصناعة، الاتصالات)، بهدف معرفة إمكانية الاستفادة من هذه المؤشرات في بقية القطاعات.

2- ضرورة الاهتمام بالتعويضات التي يتم الإفصاح عنها والقيام بالدراسات المستقبلية لبيان أثرها على باقي جوانب الأداء المالي للمنشأة، و إجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال، وفي أسواق أخرى لتأكيد نتائج الدراسة.

3- يوصي البحث المستثمرين ومتخذي القرارات في سوق دمشق للأوراق المالية، بالاهتمام بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لما لها من أهمية ودلالة في قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي، ولما لها من دلالة على جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية السنوية.

المراجع References

1. بوسنة، حمزة، 2018، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.
2. عبد الزهرة، كرار، 2016، **قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثرها بمحددات هيكل الملكية** (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثالث.
3. علام، حمدان، 2012، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية**، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، ص 265 –ص 301.
4. الفضل، مؤيد، حمد، مجيد، 2014، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح** – دراسة اختبارية لحالة العراق، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17 – العدد 3.
5. نجم، أسماء، 2016، **استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح**: دراسة تطبيقية في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15.
6. نعمة، عماد، حسن، مصطفى، أثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية في فاعلية نموذج Z-Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، 2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد) 51 (العدد) 84 ص 46–65.
7. يعقوب، ابتهاج، طاهر، علي، 2014، **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر** – دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
8. Bebchuk, Lucian A., Jesse M. Fried, and David I.Walker. 2002, "**Managerial Power and Rent Extraction in the Design of Executive Compensation**". University of Chicago Law Review, p 751-846.
9. Chen, M., 2011, Greene, D., & Owers, J. ***Clawback Provisions in Executive Compensation***. research,
10. p2-21.(http://www.researchgate.net/publication/270420845_Clawback_Provisions_in_E)
11. Chen, M., Greene, D., & Owers, J. 2012, **Executive Compensation Clawbacks: Theory and Evidence**. Research,p2-5. (Master%20Thesis/Research%20Papers/Clawback%20Provisions%20in%20Executive%20Compensation.pdf)
12. **Equity Compensation Plans Frequently Asked Questions report**, United States, Governance. Com, 2019, P 11.
13. Hengartner, L, 2006, **Explaining executive pay: The roles of managerial power and complexity**, PhD thesis, University of St. Gallen, Graduate School of Business Administration, p 44-45.

14. Hengartner, L, 2006, **Explaining executive pay: The roles of managerial power and complexity**, PhD thesis, University of St. Gallen, School of Business Administration, Economics, Law and Social Sciences, p172.
15. Lindström, A, Svensson, J, 2016, Top management compensation and firm performance - A matter of context?, Master thesis , Uppsala university, p 55-56.
16. Nikodemus A & Africa, M, An Investigation into the Effect of Board Members' Remuneration on the Performance of Public Enterprises in Namibia, International Journal of Financial Market and Corporate Finance, 2021, Vol. 1, No. 1, p26.
17. Nieman, D, CEO compensation and Firm performance, a study based on FTSE100 companies, 2018, Research, University of Twente, p6.
18. Janze, R, 2011, **CEO remuneration and the development of the Dutch corporate governance code**, Bachelor thesis, School of Economics and Business Administration, Tilburg University, p18.
19. Kalfen, D, Williams, N, 2020, **Drafting a Modern Equity Incentive Plan**, article, p 2-3. (https://www.meridiancp.com/drafting-a-modern-equity-incentive-plan/)
20. Konkell, M, Orn, L, 2009**, is there relationship between executive compensation and company performanc**e, bachelor thesis, Gotebors university, 43.
21. institutional shareholder services, 2018. **Governance quality score.**
22. - Lynch, L, 2003, Carter, M, **The Effect of Stock Option Repricing on Employee Turnover**, research, University of Virginia, p4.
23. Müller, F, 2019, **Legal bases and implementation of clawback clauses: A comparison between** US and Germany, research, University of Stuttgart, p 2-3. Janze, R, 2011, CEO remuneration and the development of the Dutch corporate governance code, Bachelor thesis, School of Economics and Business Administration, Tilburg University, p18.